الترادف والفروق الدلالية في
(الكفاية في التفسير)
للنِّيسابوري الضّرير (ت ٤٣٠ هـ)

Synonymy and Semantic Differences in the Sufficiency in the Interpretation of al-Nisaburi al-Tafseer 430 AH)

م.م.هدى عيسى خضر

Huda Issa Khoder

أ.د.منى عدنان غني

Prof. Dr. Mona Adnan Ghani

كلية التربية للبنات/ جامعة تكريت

College of Education for Girls - University of Tikrit

الملخص

تناول هذا البحث ظاهرتين من ظواهر اللغة هي الترادف والفروق الدلالية في تفسير الكفاية للنيسابوري الضرير وأثرهما الدلالي في بيان معاني ألفاظ القرآن الكريم.

وقد عرَّف البحث الترادف، وبيَّن أنه من أسباب غنى العربية وثرائها بالألفاظ، فقد وجد العلماء في الترادف مساحة واسعة للتعبير عن أغراضهم، وكذا بيَّن البحث موقف العلماء من هاتين الظاهرتين وأكد على أنَّ الفروق الدلالية تمثل ردَّاً واقعياً على القائلين بالترادف.

ومن خلال تتبع هاتين الظاهرتين في تفسير الكفاية أتضح أنه لم يصرّح بمصطلح الترادف إلا أنَّ ذلك يُلمح من ذكره لألفاظ تدلُّ على أنه كان مُقِرَّاً بالترادف، وكذا نجد أنه أقرَّ وذكر كثيراً من الفروق الدقيقة بين الألفاظ القرآنية، حيث كان النيسابوري الضرير رحمه الله مدركاً بحسه اللغوي هذه الفروق الدلالية.

الكلمات المفتاحية: الترادف، الفروق الدلالية، الكفاية في التفسير، النِّيسابوري الضّرير.

Abstract

This research dealt with two phenomena of language, which are synonymy and semantic differences in the interpretation of the sufficiency of the blind Nisaburi, and their semantic effect in clarifying the meanings of the words of the Noble Qur'an.

The research defined synonymy, and indicated that it is one of the reasons for the richness of Arabic and its richness in words. Scientists found in tandem a wide space to express their purposes, and the research also showed the position of scholars on these two phenomena and emphasized that semantic differences represent a realistic response to those who say synonyms.

By following these two phenomena in the interpretation of sufficiency, it became clear that he did not declare the term synonymy, but that hints from his mention of words indicating that he was condoning synonymy, and we also find that he acknowledged and mentioned many subtle differences between the Qur'anic terms, as Al-Naysaburi, may God have mercy on him, was aware Linguistically these semantic differences.

Keywords: Synonymy, Semantic Differences, sufficiency in interpretation, the Blind Nisaburi.

المقدمة

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد إمام المرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد:

فهذه دراسة تناولت ظاهرتين من ظواهر اللغة العربية، وهما الترادف والفروق الدلالية، وهما من أسباب غنى العربية، وثرائها بالمفردات ومن الظواهر اللغوية التي كثر حولها الكلام والنقاش بين العلماء واللغوين قديماً وحديثاً، ويراد بالترادف أن يدلَّ أكثر من لفظ على معنى واحد، أما الفروق الدلالية فهو جُهدٌ دقيق فاحص بذله علماء في استقصاء معاني الألفاظ، ويمثل رداً على القائلين بالترادف، ولهاتين الظاهرتين عظيم الأثر في فهم كتاب الله وسنة نبيه، ويُعدُّ أبو هلال العسكري رائد التأليف في الفروق اللغوية، وقد جاء هذا البحث على مبحثين: تناول المبحث الأول: التعريف بمفهوم الترادف وموقف العلماء منه، ثم بيَّنَّا بعض الأمثلة له في تفسير الكفاية وأثرها الدلالي في بيان معاني ألفاظ النص القرآني، في حين تناول المبحث الثاني الفروق الدلالية، وموقف العلماء منه، وأعطينا بعض الأمثلة له في تفسير الكفاية وأثرها في تفسير النص القرآني.

أمَّا مصادر البحث فقد تنوعت بين كتب التفسير، وكتب معاني القرآن، وكتب اللغة التي درستْ هاتين الظاهرتين. وآخر دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين.

«المبحث الأول»

الترادف

عرّفه الجرجاني بأنه: «توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد»[١]. وعَرّف التهانوي ظاهرة الترادف تعريفاً قريباً مما ذكره الجرجاني قائلاً: «هو توارد لفظين مفردين أو ألفاظ كذلك في الدلالة على الانفراد بحسب أصل الوضع على معنى واحد من جهة واحدة»[٢].

ولعلَّ أقدم إشارة إليه نجدها عند سيبويه في قوله: «اعلم أن من كلامهم... اختلاف اللفظين والمعنى واحد... نحو: ذهب وانطلق»[٣].

ومصطلح الترادف كان قد ظهر أول مرة على ما يبدو على لسان أبي العباس ثعلب في النص الذي نقله السيوطي بقوله: «ذهب بعض الناس إلى إنكار المترادف في اللغة العربية»[٤].

وقد أفرد علي بن عيسى الرماني لظاهرة الترادف كتاباً مستقلاً جعله بعنوان «الألفاظ المترادفة»[٥] وورد هذا المصطلح أيضاً في كتاب (الصاحبي في فقه اللغة) وذلك في معرض حديثه مفتخراً بالعربية «ونحن نذكر للسيف بالعربية صفات كثيرة، وكذلك الأسد والفرس وغيرهما من الأشياء المسماة بالأسماء المترادفة[٦].

(١) التعريفات: ٥٦.
(٢) كشاف اصطلاحات الفنون: ١/ ٤٠٦.
(٣) الكتاب: ١/ ٢٤.
(٤) المزهر: ١/ ٣١٧.
(٥) الألفاظ المترادفة: ٣.
(٦) الصاحبي في فقه اللغة: ١٩.

ونجد من العلماء مَن لم يكتفِ بالوقوف عند هذه الظاهرة اللغوية والإشارة إليها وحسب، بل نراه يحاول أن يجد تعليلاً لوقوعها يقول قطرب: «اللفظان مختلفان والمعنى واحد، وكأنهم إنما أرادوا باختلاف اللفظين -وإن كان واحداً مجزياً -أن يوسعوا في كلامهم وألفاظهم، كما زاحفوا في أشعارهم ليتوسعوا في أبنيتها ولا يلزموا أمراً واحداً»[(١)].

وتعد ظاهرة الترادف من أسباب غنى العربية وثراءها بالألفاظ وتكاد تكون خصيصة من خصائص العربية، وميزة تنفرد بها عن اللغات، لما اتسمت به من الاتساع والشمول، وهذه الكثرة والتنوع في المترادفات العربية أمر استدعى انتباه اللغويين[(٢)]، فوقف العلماء تجاه هذه الظاهرة بين مقرّ بوجودها، ومنكر لها، وإن معظم العلماء قد اعترفوا بوجودها، وقد كانوا يفتخرون بمعرفتهم بالألفاظ المترادفة، ومن ذلك ما روي عن ابن خالويه بأنَّه كان في مجلس سيف الدولة، فذكر خمسين اسماً للسيف فتبسَّم أبو علي وقال: ما أحفظ له إلاّ اسماً واحداً وهو السيف. قال ابن خالويه: فأين المهند والصارم، قال أبو علي: هذه صفات وكأن الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة[(٣)].

يبدو من ذلك أن ابن خالويه من المؤيدين لفكرة الترادف، وأنه يفتخر بمعرفته أسماءً عديدةً للسيف، وكذا ذكر أنه جمع لـلأسد خمسين مئة اسم، وللحية مئتي اسم[(٤)]، وفي مقابل هذه المبالغة في ذكر الألفاظ المترادفة، ظهر عدد من العلماء اتسمت نظرتهم بالاعتدال، ومن هؤلاء فخر الدين الرازي الذي حدّد الترادف، دون أن ينكره إذ قال: «الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد»[(٥)]، وبعد تعريفه الألفاظ المفردة

(١) الأضداد لقطرب: ٦٩، وينظر: الترادف في اللغة: ٣٦.
(٢) أسرار الترادف في القرآن الكريم: ١١.
(٣) ينظر: المزهر: ١/ ٣١٨.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٥٧.
(٥) المصدر نفسه: ١/ ٣١٦.

ومحدوديته لهذه الألفاظ بوحدة الاعتبار أردف قائلاً: «واحترزنا بالإفراد عن الاسم والحدّ فليسا مترادفين وبوحدة الاعتبار عن المتباينين كالسيف والصارم فإنهما دَلاّ على شيء واحد لكن باعتبارين: أحدُهما على الذات والأخر على الصفة»[١] فهو لم ينكر الترادف، وإنما نظر إلى أسماء السيف بأنها من المتباينات وليست من الألفاظ المترادفة، فهذه الألفاظ المتعلقة بمسمى من المسميات كالقاطع للسيف، فهي أقرب إلى الصفات منها إلى الأسماء[٢].

وقد أفاض السيوطي في ذكر النصوص والأمثلة التي توضح فضائل الترادف كأنه من القائلين بالترادف، وإن لم يصرّح به[٣].

أما المنكرون للترادف، فقد ذكر اللغويون أن أول من أنكر هذه الظاهرة هو ابن الأعرابي فقد رفضها رفضاً تاماً، حيث نقل رأيه تلميذه ثعلب قائلاً: «كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه ربما عرفناه فأخبرنا به وربما غمض علينا فلم نلزم العرب جهلهُ»[٤].

وتبعه في ذلك تلميذه ثعلب الذي نقل رأي شيخه «وزعم أن كل ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات، كما في الإنسان والبشر، فإن الأول موضوع باعتبار النسيان، أو باعتبار أنه يؤنس، والثاني باعتبار أنه بادي البشرة»[٥].

ويذهب الدكتور كاصد الزيدي خلاف ذلك فهو يرى أن ابن الأعرابي وثعلب لم يكونا في الواقع منكرين للترادف، ويستدلُ على ذلك بما ورد في آثارهما اللغوية، فما جاء في كتاب (البئر) لابن الأعرابي ما يدلّ على أنه مثبتاً للترادف، وينفي هذا الوهم الذي

(١) المصدر نفسه: ١/ ٣١٦.

(٢) ينظر: فقه اللغة العربية: ١٨٠.

(٣) ينظر: دقائق الفروق اللغوية في القرآن الكريم: ٢٨.

(٤) المزهر: ١/ ٣١٤

(٥) المصدر نفسه: ١/ ٣١٧.

وقع فيه اللغويون قدامى ومحدثون[١]، فما جاء في (البئر): «بئر زوراء، ودَحُول، إذا كان في حَلقها عِوَج»[٢]، وكذا ما جاء في مجالس ثعلب ما يدلُّ على أنه لم يكن منكراً للترادف من مثل قوله: «ويقال: غلامٌ نُشْنُشٌ، وشُعْشُعٌ وبُلبُل، وبزُبْزُ، إذا كان خفيفاً في السَّفر»[٣].

ومن اللغويين القدامى الذين أنكروا الترادف ابن فارس[٤]، وابن درستويه، وقد بينا سالفاً أنه أنكر الأضداد إذ يقول: «ولا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد، إلا أن يجي ذلك في لغتين مختلفتين: فأما من لغة واحده، فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من النحويين واللغويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت به عادتها وتعارفها، ولم يعرف السامعون تلك العلة فيه والفروق فظنوا أنهما بمعنى واحد»[٥].

يبدو من قوله بأنه من أشد المنكرين لوقوع الترادف في اللغة والقائلين بالفروق بين الألفاظ، وقد وضع يده على العوامل التي أدت إلى نشأة الترادف، في اللغة العربية[٦].

أما الترادف عند المحدثين فقد كان عبارة عن ألفاظ متعددة متحدة في معانيها، وقد اتسمت نظرتهم إلى الترادف بالدقة والموضوعية قياساً إلى النظرة اللغوية القديمة التي وصفت بالسعة والشمول، وقد وضعوا شروطاً معينة؛ ليتحقق الترادف في اللغة وهي

(١) ينظر: فقه اللغة العربية: ١٧٨ – ١٧٩.
(٢) كتاب البئر: ٦١.
(٣) مجالس ثعلب: ١/ ١١.
(٤) الصاحبي في فقه اللغة: ٥٩.
(٥) المزهر: ١/ ٣٠٣.
(٦) ينظر: فصول في فقه اللغة: ٣١٢.

الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقاً تاماً، والاتحاد في البيئة اللغوية، وفي العصر، وإلا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ الآخر[١].

وقد اختلفت آراء العلماء المحدثين تجاه الترادف بين الإنكار، والإقرار بوجوده، وقد استأثرت ظاهرة الترادف باهتمام الباحثين، ونالت من عنايتهم الشيء الكثير، ويكاد أغلب الدارسين المحدثين يجمعون على وقوع الترادف في الكلمة باعتباره أمراً واقعاً لا يمكن دحضه، وأنه ثابت في العربية، تشهد له النصوص الشعرية، وواقع اللهجات العربية[٢].

وإذا انتقلنا إلى الترادف في القرآن الكريم نجد الخلاف نفسه الذي حدث في اللغة، وإن أول من أنكر الترادف في القرآن الكريم هو الراغب الأصفهاني إذ يقول: «وأتبع هذا الكتاب -إن شاء الله تعالى ونسأ في الأجل- بكتاب يُنبئ عن تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد، وما بينهما من الفروق الغامضة، فبذلك يُعرف اختصاص كل خبر بلفظ من الألفاظ المترادفة دون غيره عن أخواته نحو ذكره القلب مرة، والفؤاد مرة، والصدر مرة»[٣].

ويبدو من كلامه هذا أنه ينكر أن تكون الألفاظ المتقاربة بمعنى واحد في التركيب القرآني[٤].

(١) ينظر: في اللهجات العربية: ١٧٨ – ١٧٩، وفصول في فقه اللغة: ٣٢٢ – ٣٢٣.

(٢) ينظر: الترادف في اللغة: ٢٢١.

(٣) المفردات في غريب القرآن: ٥٥.

(٤) ينظر: دقائق الفروق اللغوية: ٣٠.

أما الزركشي فنراه في كتابه البحر المحيط يُفسر وقوع الترادف في القرآن الكريم إذ يقول: «والصحيح الوقوع لقوله تعالى: ﴿**وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الأَرْضِ مُخْتَلِفاً أَلْوَانُهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ**﴾ ﴿**النحل: ٣٦**﴾، وفي موضع (أرسلنا) وهو كثير»[١].

ونراه في كتاب البرهان ينكر وقوع الترادف في التركيب القرآني إذ يقول: «فعلى المفسر مراعاة الاستعمالات، والقطع بعدم الترادف ما أمكن، فإن للتركيب معنى غير معنى الإفراد؛ ولهذا منع كثير من الأصوليين وقوع أحد المترادفين موقع الآخر في التركيب وإن اتفقوا على جوازه في الإفراد»[٢].

وذكر أحد الباحثين المحدثين أن جلَّ علماء اللغة المعاصرين يجمعون على إنكار التطابق التام بين الألفاظ المترادفة، وهنالك قلة يؤيدون الترادف[٣] «والترادف على أية حال ظاهرة لغوية ملموسة، ولكن الاستعمال القرآني واقع أدبي خاص يتنزه عن إمكان تبديل كلماته من غير أن يتغير معنى المقام المطلوب»[٤].

وقد تنبّهت بنت الشاطئ على انتفاء وجود الترادف في السياق؛ إذ تقول: «والقرآن الكريم يحسمُ هذا الخلاف الذي إذ يشهد التتبعُ الاستقرائي لألفاظه في سياقها أنه يستعمل اللفظ بدلالة لا يؤديها لفظ آخر في المعنى الذي تتعدد ألفاظه المقول بترادفها»[٥].

(١) البحر المحيط في أصول الفقه: ٢/ ٣٥٩.
(٢) البرهان في علوم القرآن: ٤/ ٧٨.
(٣) ينظر جماليات المفردة القرآنية: ٦٣.
(٤) جماليات المفردة القرآنية: ٦٧.
(٥) من أسرار العربية في البيان القرآني: ٣٧.

ويرى أحد الباحثين المحدثين أن أكثر المحدثين القائلين بالترادف في القرآن الكريم إنما جرّهم إلى القول بالترادف هو نظرتهم للألفاظ المتقاربة بمعزل عن السياق أو التركيب القرآني[١].

أما النيسابوري الضرير فكان من المقرين بوقوع الترادف، وإن لم يصرّح بهذا المصطلح، فالمتتبع لجهوده يجده يقف في تفسيره على طائفة من الألفاظ المترادفة مفسّراً أياها، وقد عبَّر عن الترادف بألفاظ دالة عليه كقولك: (بمعنى واحد) أو (النظائر)، ومما جاء في تفسير الكفاية من ألفاظ مترادفة هي:

١) المكر والختل والغدر:

ذكر النيسابوري الضرير أن معنى (ليمكروا) في قوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلاَّ بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ**﴾ ﴿**الأنعام: ١٢٣**﴾، هو «ليعملوا بالمعاصي ثم أشار إلى أن مرادف (المكر) (الختل والغدر) إذ قال: «والمكر والختل والغدر نظائر في اللغة، وكلها بمعنى واحد»[٢].

ولو رجعنا إلى المعاجم اللغوية لوجدنا أن المكر معناه الخديعة والاحتيال[٣]، والختل هو الخدع، وقيل: خاتله إذ خدعه عن غفلةٍ[٤]، ويتضح من هذا أن المكر والختل يؤديان معنى واحداً وهو الخديعة، أما المكر والغدر فقد فرّق بينهما أبو هلال العسكري بقوله: «أن الغدر نقض العهد الذي يجب الوفاء به، والمكر قد يكون ابتداء من غير عقد»[٥].

---

(١) ينظر: دقائق الفروق اللغوية: ٣٥.

(٢) الكفاية في التفسير: ٢/ ٣١٧.

(٣) ينظر: تاج العروس، مادة (مكر): ١٤/ ١٤٧.

(٤) ينظر: العين، مادة (ختل): ٤/ ٢٣٨، ومقاييس اللغة، مادة (ختل): ٢/ ٢٤٥، ولسان العرب، مادة(ختل):١١/ ١٩٩.

(٥) معجم الفروق اللغوية: ٥٠٨ – ٥٠٩.

٢) التَّبيَّن والتثبيت:

فَسّر النيسابوري هذين اللفظين المترادفين حين وقف عند قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُؤْمِناً تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً**﴾﴿**النساء: ٩٤**﴾.

وذكر معناهما إذ قال: «(فتبينوا) يعني: قفوا وانظروا من تقتلون، ومن قرأ: (فتثبتوا) فهو من التثبيت أي: قفوا ولا تعجلوا في الأمر حتى يتبين لكم المؤمن من الكافر، ومن قرأ (فتبينوا) فهو من التبيين ومعناها واحد التبيّن والتثبيت واحد»[(١)] وورد هذا القول عند الزمخشري إذ قال: «فتبينوا وقرئ فتثبتوا، وهما من التفعل بمعنى الاستفعال أي اطلبوا بيان الأمر وثباته»[(٢)] وتابعه المنتجب الهمذاني[(٣)] وذكر الفراء أنهما متقاربان في المعنى[(٤)].

وقد فرّق بينهما الواحدي بقوله: «من قرأ بالتاء فمعناه: فتثبتوا حتى يتبيَّن لكم الفاسق من غيره، والمأمور بالتثبيت في فسحة أوسع من المأمور بالتبيَّن؛ لأن المأمور بالتبيَّن قد لا يعذر على ذلك والمأمور بالتثبيت لا شك أنه يقدر على ذلك فهو في فسحة من أمره، ومقدرة على فعل ما أمر به»[(٥)]، وأشار الراغب الأصفهاني إلى أن «التبيّن أبلغُ؛ لأن قلَّ ما يكون إلا بعد التثبيت، وقد يكون التثبيت ولا تبيَّن»[(٦)].

(١) الكفاية في التفسير: ١/ ٦٠٦-٦٠٧.
(٢) الكشاف: ١/ ٥٥٢.
(٣) ينظر: الكتاب الفريد: ٢/ ٣٢٥.
(٤) معاني القرآن: ١/ ٢٨٣، وينظر: التفسير الوسيط: ٢/ ١٠٢.
(٥) الهداية إلى بلوغ النهاية: ٢/ ١٤٣٢.
(٦) تفسير الراغب الأصفهاني: ٣/ ١٤٠٢.

ولم يشر النيسابوري الضرير إلى أن هناك فرق دلالي بين اللفظين بل ذكر أنهما بمعنى واحد، والى مثل هذا ذهب بعض أصحاب المعاجم[١].

٣) يوفضون ويستيقظون ويستبقون:

لم يفرّق النيسابوري الضرير بين دلالة لفظة (يوفضون) الواردة في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنْ الأَجْدَاثِ سِرَاعاً كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصُبٍ يُوفِضُونَ﴾﴿المعارج: ٤٣﴾ ودلالة الاستيقاظ و«(الاستباق) بل كان يراها جميعاً بدلالة واحدة، إذ قال: «(يوفضون) يستيقظون» وقيل: «يستبقون وكلاهما بمعنى واحد»[٢].

وقد ذكر صاحب الكفاية في تفسيره هذه الآية أن الخلائق يوم القيامة يخرجون من قبورهم فيسرعون ويستقبلون ذلك الموضع الذي أمرهم الله تعالى فكأنهم إلى علم يُسرعون[٣]، إذن النيسابوري قد عدّ لفظة (يوفضون) من المترادف؛ لأن أوفض واستيقظ واستبق سواء عنده وأشار المفسرون إلى أن (يوفضون) بمعنى (يسرعون) و(يستبقون)[٤].

وكذا ذكر أصحاب المعاجم أن الإيقاض هو الإسراع والاستباق ويقال: أوفض في السير: أي: أسرع، ويقال: لقيته على أوفاض أي: على عجلة[٥].

(١) ينظر: تهذيب اللغة مادة (بين): ١٥ / ٣٥٨، وتاج العروس مادة (بين): ٣٤/ ٣٠٩.

(٢) الكفاية في التفسير: ٩/ ١٤٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٩/ ١٤٤.

(٤) ينظر: مجاز القرآن: ٢/ ٢٧٠، وجامع البيان: ٢٣/ ٦٢٤، والكشاف: ٤/ ٦١٤ وبصائر ذوي التمييز: ٥/ ٢٤٣.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة (وفض): ١٢/ ٥٨، والصحاح، مادة (وفض) ٣/ ١١١٢، وشمس العلوم، مادة (الأيقاظ):١١/ ٧٢٣٣٧.

٤) الولي والحميم:

فَسّر النيسابوري الضرير لفظة (الولي) في قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ**﴾﴿**فصلت: ٣٤**﴾ بمعنى (قريب) إذ قال: «أي: يصيرُ ولياً كبعض أقربائك»[١] واحتج لرأيه هذا بما قالته العرب: وقيل: «الولي الحميم واحد ومعناهما قريب»[٢].

ولم يذكر العلماء أن هاتين اللفظتين من الترادف، ومنهم من قال إن الولي هو الصديق والحميم هو القريب[٣]. وذكر النحاس أن الحميم عند العرب هو القريب[٤] وهو ما قاله أهل اللغة[٥] وقد أشار أصحاب المعاجم إلى أنَّ الولي يُراد به القرب والدّنوّ ويقال: بينهما ولاء، أي قرابه[٦]، ويبدو من أقوال أهل اللغة أن هاتين اللفظتين كلاهما تدلُّ على معنى واحد وهو القرابة، وهو ما تنبّه إليه صاحب الكفاية.

(١) الكفاية في التفسير: ٧/ ١١٧.

(٢) المصدر نفسه: ٧/ ١١٧.

(٣) ينظر: النكت والعيون: ٥/ ١٨٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للنحاس: ٤/ ٨٣.

(٥) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس:١/ ٢٩٠، والكليات: ٤١٢، وتاج العروس، مادة (حمم): ٣٢/ ١٠.

(٦) ينظر: الصحاح، مادة (ولى): ٦/ ٢٥٢٨ – ٢٥٣٠، ومجمل اللغة، مادة (ولى): ١/ ٩٣٦ وشمس العلوم، مادة (ولي): ١١/ ٧٢٩٢.

٥) الدخار والصغار:

ذكر النيسابوري الضرير أن معنى «داخرون» في الآية ﴿**قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ**﴾ ﴿**الصافات: ١٨**﴾ هو «صاغرون في يوم القيامة»[١] ثم أشار إلى أن مرادف الدخار هو الصغار إذ نقل قولاً لابن حبيب جاء فيه: «الدخار والصغار كلاهما الذل»[٢]. وهذا ما رآه طائفة من المفسرين[٣] على حين قاله الواحدي أن الدخور أشدُّ الصغار[٤]، وقال الجوهري: «الدخور: الصغار والذلُّ»[٥].

٦) الجوس والحوس:

ذكر النيسابوري الضرير أن معنى (جاسوا) في قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَاداً لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْداً مَفْعُولاً**﴾ ﴿**الإسراء: ٥**﴾، هو «داروا وطافوا خلال ديارهم»[٦] ثم ذكر قراءة أخرى[٧] لابن عباس «فحاسوا بالحاء ومعناهما واحد»[٨] ويمثل هذا القول مذهب طائفة من العلماء[٩]، وهناك من يرى أنهما غير مترادفين، بل هما كلمة واحدة في أصلها، فقد تتطور بعض أصوات اللفظة الواحدة، على ألسنة الناس، فتنشأ صورة أخرى للكلمة،

(١) الكفاية في التفسير: ٦/ ٣٨٣.

(٢) المصدر نفسه: ٦/ ٣٨٣.

(٣) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٣٠٩، وتأويلات أهل السنة: ٦/ ٥١٣، وفتح الرحمن في التفسير: ٤/ ٢٩.

(٤) التفسير البسيط: ١٩/ ٣٠.

(٥) الصحاح، مادة (دخر): ٢/ ٦٥٥.

(٦) الكفاية في التفسير: ٤/ ١١٣.

(٧) ينظر: المحتسب: ٢/ ١٥.

(٨) الكفاية في التفسير: ٤/ ١١٣.

(٩) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ١١٦، والكشف والبيان: ١٦/ ٢٨٦، والكتاب الفريد: ٤/ ١٦٢، والبرهان في علوم القرآن: ٣/ ٣٨٨.

وهذا ما حدث بين اللفظتين (جاسوا) و(حاسوا) فقد تعرضتا لتفسير دلالي نتيجة التطور الصوتي بين الجيم والحاء مما جعلها مترادفتين لمسمى واحد[١].

٧) البؤوس والقنوط:

قال النيسابوري الضرير أن معنى (يؤوس قنوط) في قولع تعالى: ﴿**لا يَسْأَمُ الإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَئُوسٌ قَنُوطٌ**﴾ ﴿**فصلت: ٤٩**﴾ «فيصير آيساً قانطاً من رحمة الله»[٢] ثم أشار الى أن اللفظتين (اليؤوس والقنوط) «كلاهما واحد»[٣] ولم يشر أحد من المفسرين حسب علمي إلى أن هاتين اللفظتين كلاهما واحد، فقد فرّق ابن عاشور بينهما بقوله: «واليأس فعل قلبي هو: اعتقاد عدم حصوله الميئوس منه، والقنوط: انفعال يأتي من أثر اليأس وهو انكسار وتفاؤل»[٤].

ولو رجعنا إلى المعاجم اللغوية لوجدنا أن أغلب أصحاب المعاجم يذهبون إلى أن اليأس هو القنوط، وأن كلاهما واحد لا فرق بينهما جاء في مقاييس اللغة: «القاف والنون والطاء كلمة صحيحة تدلُّ على اليأس من الشيء»[٥] أما اليأس فهو نقيض الرَّجاء[٦].

(١) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٢١٢، وفصول في فقه اللغة: ٣١٩.
(٢) الكفاية في التفسير: ٧/ ١٣٤.
(٣) المصدر نفسه: ٧/ ١٣٤.
(٤) التحرير والتنوير: ٢٥/ ١٠.
(٥) مقاييس اللغة، مادة (قنط): ٥/ ٣٢، والصحاح، مادة (يئس): ٣: ٩٩٢، ولسان العرب، مادة (يئس): ٦/ ٢٥٩.
(٦) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، مادة (ي أس): ٨/ ٦٣٢، والمخصص، مادة (اليأس): ١/ ٢٨٢.

«المبحث الثاني»

الفروق الدلالية

الفروق الدلالية جهدٌ دقيق فاحص بذله العلماء في استقصاء معاني ألفاظ اللغة، فهو يمثل ردّاً واقعياً على القائلين بالترادف من جهة، ثم إنه يعبَّر عن براعة الاستعمال اللغوي والقرآني على وجه الخصوص للألفاظ التي قد تُحمل على معنى واحد، إلا أن العلماء يجدونها تستعمل بمراعاة فروق دلالية دقيقة يبدع في استعمالها البيان القرآني فتدركها فصاحة العربي ويستنبطها حسنُّ المفسرين والعاملين في قراءة النص القرآن الكريم.

ولهذه الظاهرة عظيم الأثر في فهم كتاب الله وسنة نبيه، ومما لا شكَّ فيه أن علاقة الدراسات اللغوية بالقرآن الكريم، علاقة كبيرة وقوية، فقد نزل القرآن الكريم بلغة العرب، فكان لابُدَّ لمفسر كتاب الله من الاعتماد على العربية، وفهم أساليبها، وطرائق تعبيرها.

وقد ظهرت في اللغة ألفاظ كثيرة، منها ما كان متقارباً في الدلالة متشابهاً في المعنى، ومنها ما كان متنوعاً في دلالته «ويعزو بعض العلماء كثرة ألفاظ اللغة العربية إلى وجود الترادف، مما جعل بعضهم ينظر إلى الترادف كأنه آفة أصابت العربية في عصور الانحطاط، حيث ضاعت الفروق بين الكلمات وبذلك أصبح الترادف قضية تلتمس حلّا»[1].

(١) الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم: ١٤ – ١٥.

ومن أجل ذلك نجد أن كثيراً من العلماء أنكروا ظاهرة الترادف كما ذكرنا آنفاً، ويُعّد أبو هلال العسكري من أبرز المنكرين للترادف حيث قال: «كل اسمين يجريان على معنى من المعاني، وعين من الأعيان في لغة واحدة؛ فإن كل واحد منهما، يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر وإلا لكان الثاني فضلاً لا يحتاج إليه»[١] وأضاف في موضع آخر بأنه «لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد؛ لأن في ذلك تكثير للغة بما لا فائدة فيه»[٢]. فهو رائد التأليف في الفروق اللغوية، فقد برع في إظهار الفروق والعلاقات الدلالية بين الألفاظ التي تنتمي إلى ذات الحقل الدلالي.

والفرق بين الألفاظ مظهر دلالي من مظاهر اللغة، وقد شغل الدارسين القدماء والمحدثين: «ويراد منه تلك المعاني الدقيقة التي يلتمسها اللغوي بين الألفاظ المتقاربة المعاني، فيظنّ ترادفها لخفاء تلك المعاني إلاّ على متكلمي اللغة الأقحاح، أو الباحث اللغوي»[٣].

فالفروق الدلالية «من أبواب علم الدلالة هو يتصل اتصالاً مباشراً بدلالة المفردات اللغوية التي تستعمل في سياقات الكلام إذ يمنح السياق نوعاً من الدلالة للمفردات التي تدخل فيه يشير إلى الغرض من استعمال هذه المفردة بدلاً عن غيرها مما هو معناها أو قريباً منها»[٤].

وقد أظهرت الدراسة اللغوية الحديثة ميلاً إلى العناية بالفروق الدلالية بين الألفاظ التي تنتمي إلى ذات الحقل الدلالي حتى أشكل التمييز بينهما «فحقيقة البحث في

(١) الفروق في اللغة: ١٣.

(٢) المصدر نفسه: ١٤ – ١٥.

(٣) دقائق الفروق اللغوية: ١٤.

(٤) الفروق الدلالية بين الألفاظ المترادفة في القرآن الكريم، بحث منشور (د. عبد الكاظم الياسري، والدكتور ناصر عبد الاله دوش)، كلية التربية لبنات، جامعة الكوفة: ٣.

الفروق هو إزالة المشكل بين الألفاظ المتشابهة تشابهاً يلتبس فيه أحدهما بالآخر من الاستعمال»[1].

«فالفروق في العربية ظاهرة لغوية تخص معاني الألفاظ التي تجمعها صلة دلالية، وعلاقة معنوية ترجع إلى تقارب معاني الألفاظ في الأصل، أو إلى اشتقاقها من مادة لغوية واحدة، ثم ينفرد كل منها بخصوصية لا يستغنى عنها»[2].

والمتتبع لتفسير الكفاية يجد أن النيسابوري الضرير قد وقف على كثير من الألفاظ المتقاربة الدلالة وأولاها عناية لبيان ما فيها من فروق دقيقة في دلالاتها، ومن هذه الألفاظ التي أشار إليها صاحب الكفاية:

١) النفل والفيء:

وقد أشار النيسابوري الضرير إلى الفرق بين اللفظتين عند تفسيره قوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنْ الأَنْفَالِ قُلْ الأَنْفَالُ للهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ**﴾﴿**الأنفال: ١**﴾، إذ يقول: «والفرق بين النفل والفيء، أن الفيء: ما رجع إلى المسلمين من أموال المشركين من غير قتال، والنفل: ما أخذ بقتال وسيف»[3].

وبهذا القول فرّق صاحب الكفاية بين اللفظتين الآنفتي الذكر، وقد تنبّه الراغب الأصفهاني أيضاً على هذه الفروق بقوله: «والنفل: ما يحصل للإنسان قبل الغنيمة من جملة الغنيمة، وقيل: هو ما يحصل للمسلمين بغير قتال، وهو الفيء»[4] على حين نجد

(١) دقائق الفروق اللغوية: ١٩.
(٢) الفروق اللغوية في العربية: ١٩ – ٢٠.
(٣) الكفاية في التفسير: ٣/ ٧.
(٤) عمدة الحفاظ: ٤/ ٢٠٩.

الطبري يذهب خلاف ذلك ويرى أن الأنفال ما شذّ من المشركين إلى المسلمين، من عبد أو دابة، من غير قتال[١].

وعلى قوله هذا كأنه فسَّر الأنفال بالفيء، وهو ما أخذ من الكفار من دابة أو متاع من غير قتال[٢]، والنفل والفيء يشتركان في معنى العطية أو الغنيمة مع تغاير واختلاف بأن النَّفَل ما كان عن قتال والفيء ما كان من غير قتال، فقد جاء في المعجمات أن (النفل) هو للغِنَم ويقال: الإمام ينفل الجُندَ والمحاربين، إذا جعل لهم ما غنموا[٣].

أما الفيء فهي غنائم تؤخذ من المشركين ويرجعها الله تعالى إلى المسلمين[٤] ويبدو أن المعاجم اللغوية لم تسعفنا بفارق واضح بين هاتين اللفظتين.

٢) التلاوة والقراءة:

وهما لفظان متقاربان في المعنى، بينهما فروق دقيقة، وتتجلى هذه الفروق عند تفسيره قوله تعالى ﴿**وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنْ الْغَاوِينَ**﴾﴿**الأعراف: ١٧٥**﴾، إذ يقول: «و الفرق بين التلاوة والقراءة، أن التلاوة تتبع الحرف بعد الحرف، ويقتضي كون الثاني في أثر الأول، لأنها من تلا يتلو، والقراءة: لا يقتضي كون الثاني بعد الأول، ولكن يقتضي كونهما معاً؛ لأن معناها الجمع»[٥].

(١) ينظر: جامع البيان: ١٣/ ٣٦٣.

(٢) ينظر: تفسير القرآن العظيم: ٤/ ٦.

(٣) ينظر: العين، مادة (نفل): ٨/ ٣٢٥، والصحاح، مادة (نفل): ٥/ ١٨٣٣، ومقاييس اللغة، مادة (نفل): ٥/ ٤٥٥.

(٤) ينظر: مقاييس اللغة (فيأ): ٤/ ٤٣٦، وشمس العلوم، مادة (الإفاءة): ٨/ ٥٢٩٦، والنهاية في غريب الحديث والأثر مادة (فيأ): ٣/ ٤٨٢.

(٥) الكفاية في التفسير: ٢/ ٥٤٣.

وقد أشار أبو هلال العسكري إلى الفروق الدقيقة بين هاتين اللفظتين بقوله: «أن التلاوة لا تكون في الكلمة الواحدة والقراءة تكون فيها تقول قرأ فلان اسمه ولا تقول تلا اسمه وذلك أنّ أصل التلاوة من قولك تلا الشرح الشيء يتلوه إذا تبعه فإذا لم تكن الكلمة تتبع أختها لم تستعمل فيها التلاوة وتستعمل فيها القراءة؛ لأن القراءة اسم لجنس هذا الفعل»[(١)].

وقد ذكر بعض اللغويين أن التلاوة غالباً ما تستعمل في مواقف الإجلال والتعظيم، فضلاً عن أنها تعني القراءة بتنغيم معين، وتستعمل أكثر من صاحبتها، أمّا القراءة فهي عند الإشارة إلى قراءة القرآن الكريم[(٢)].

ويرى التهانوي أن التلاوة «عند القراء قراءة القرآن متتابعاً كالأوراد والأسباع والدراسة»[(٣)]، أما الراغب الأصفهاني فيرى أن التلاوة اخصُّ من القراءة، فكل تلاوة قراءة، وليس كل قراءة تلاوة، فالقراءة أعم من التلاوة[(٤)].

وقد جاء في المعجمات: تلا الشيء تبعه تُلّوَا، ويقال تلا فلان القرآن تلاوة[(٥)].

ويتضح مما سبق أن التلاوة تختص في الغالب للقرآن الكريم، ولا يقال: تلوت رسالتك مثلاً – وإنما يقال قرأتها.

(١) الفروق في اللغة: ١٨.

(٢) ينظر: دور الكلمة في اللغة حاشية: ٩٨، والفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم: ٢٧٩.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون وللعلوم: ١/ ٥٠٥.

(٤) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ١٦٧.

(٥) ينظر: الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم: ٢٨٠.

٣) الفقير والمسكين:

وهما من الألفاظ المتقاربة الدلالة، وقد وقف عندهما صاحب الكفاية موضحاً الفروق الدقيقة بينهما عند تفسير قوله تعالى ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾﴿التوبة: ٦٠﴾، فقد استعرض لنا آراء العلماء من غير أي تعليقة في هذا الشأن إذ يقول: وقال ابن عباس: الفقير: المتعفف الذي لا يسأل، والمسكين الذي سأل، قال قتادة: الفقير ذو الزمانة من الحاجة: الصحيح منهم، وقيل: الفقير هو المسكين وكلاهما واحدٌ غير أنه ذُكِرَ بالوضعين لتأكيد أمره، وهذا قول المفسرين. وقال الشافعي وأبو عُبيدة: الفقير الذي لا شيء له، وهو المحتاج الذي كأن الحاجة قد كسرت فقاره، ويقال: فقر الرجل فقيراً وافتقر افتقاراً، ويقال: رجل فقير، وفقير أي: مكسور الفقار، والمسكين الذي له البُلغة من العيش، والمسكين الذي يسكن إلى شيء له، قال الراعي[(١)]:

«**أَمَّا الفَقِيرُ الَّذِي كَانَتْ حَلُوبَتُه وَفْقَ العِيَالِ فَلَمْ يُتْرَكْ لَهُ سَبَدُ**»

فجعل له حلوبةً وجعلها وفقا لعياله، أي: قوتاً لا فضل فيه[(٢)].

يبدو أن النيسابوري يكشف الفروق الدلالية الكامنة بين اللفظتين من خلال نقله لآراء العلماء، وما أشار إليه النيسابوري من فروق، ذكرها غير واحد من علماء اللغة والتفسير، ومنهم الطبري، وأبو هلال العسكري، والثعلبي[(٣)]، واختلف الفقهاء فيما بينهم في صفة الفقير والمسكين، فمذهب أبي حنيفة ومالك أن «الفقير من له بعض ما

(١) ديوان الراعي النميري: ٦٤.

(٢) الكفاية في التفسير: ٣/ ٢٢٧ – ٢٢٨، وينظر: أدب الكاتب: ٣٤.

(٣) ينظر: جامع البيان: ١٤/ ٣٠٥ – ٣٠٨، والفروق في اللغة: ١٧٠، والكشف والبيان: ١٣/ ٤٢٢.

يكفيه، والمسكين من لا شيء له، فالفقير عندهما أحسن حالاً من المسكين، ومذهب الشافعي وأحمد بعكسه»[(١)].

والفقر في اللغة الحاجة، وهو ضد الغنى، والرجل فقير، افقره الله[(٢)]؛ وذهب ابن السَّكيت إلى أن الفقير: هو الذي يكون له بعض ما يقتنيه[(٣)]، وذهب ابن الأثير إلى خلاف ذلك بقوله: الفقير الذي لا شيء له، والمسكين الذي له بعض ما يكفيه[(٤)].

وقد اختلف أهل اللغة في هاتين اللفظتين أيها أسوأ حالاً؟

فمنهم من يرى أنه المسكين[(٥)] وهو مذهب الحنفية، ومنهم من يرى أنه الفقير[(٦)] وهو مذهب الشافعية وأظنه الأوجه؛ لأن الفقراء في الصدقات والزكاة مقدمون على المساكين.

٣) الحكم والقضاء:

هما لفظان متقاربان في المعنى، وقد بيّن النيسابوري الضرير الفروق الدلالية بينهما عند تفسيره قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنِّي عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَكَذَّبْتُمْ بِهِ مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ إِنْ الْحُكْمُ إِلاَّ للهَّ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ**﴾﴿**الأنعام: ٥٧**﴾، إذ يقول: «الفرق بين الحكم والقضاء، أن الحكم يحتمل وجهين، أحدهما: الحكم الذي يفصل به بين المختلفين بإيجاب الثوب والعقاب، والثاني: الحكم الذي يفصل بين الحق والباطل،

(١) فتح الرحمن في تفسير القرآن: ٣/ ٢٠٠.

(٢) ينظر العين، مادة (فقر): ٥/ ١٥٠، وجمهرة اللغة، مادة (فقر): ٢/ ٧٨٤.

(٣) ينظر: كتاب الألفاظ: ١٤.

(٤) النهاية في غريب الحديث: ٣/ ٤٦٢.

(٥) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ١/ ١٢٧، وتهذيب اللغة، مادة (فقر): ٩/ ١٠٢، وشمس العلوم، مادة (المسكين): ٥/ ٣١٣٧.

(٦) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ١/ ١٢٨، ومعجم الفروق اللغوية: ٤٠٩.

وكله حق، لا يوصف بهذا الحكم إلا الله، والقضاء والفصل تمام الأمر»[1]، وسبق أن أبان أبو هلال العسكري الفرق بين هاتين النقطتين إذ يعلق قائلاً: إن القضاء يقتضي فصل الأمر على التمام من قولك قضاه إذا أتمه وقطع عمله ومنه قوله تعالى: ﴿**فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ**﴾[2] أي فصل الأمر به، والحكم يقتضي المنع عن الخصوص من قولك: أحكمته إذ منعته. ويجوز أن يقال: الحكم: فصل الأمر، والأحكام بما يقتضه العقل والشرع فإذا قيل حكم بالباطل فمعناه أنه جعل الباطل موضوع الحق[3].

وذكر أصحاب المعاجم أن القضاء: معناه الحكم، ويقال قضى: أي حكم وسمي القاضي قاضياً، لأنه يحكم الاحكام وينفذها[4].

ويظهر مما ذكره أصحاب المعاجم أنّهم يعدون الحكم والقضاء من الألفاظ المترادفة فلم يذكروا أيَّ فرق بينهما.

والمتأمل لقول النيسابوري يجده صرّح بوجود فرق بين (الحكم والقضاء) فهما عنده ليسا من المترادفات، ويبدو أنه سار على ما سار عليه أبو هلال العسكري من التفريق بين الألفاظ المتقاربة في المعنى، وهذا أمر يتطلب معرفة بمدلولات الألفاظ فضلاً عن مقدرة لغوية تميّز بها صاحب الكفاية.

(١) الكفاية في التفسير: ٢/ ٢٣٥.

(2) سورة فصلت، الآية: ١٢.

(٣) الفروق في اللغة: ١٨٤.

(٤) ينظر: الصحاح، مادة (قضى): ٦/ ٢٤٦٣، ومقاييس اللغة، (قضى): ٥/ ٩٩، والمحكم والمحيط الأعظم (القضاء): ٦/ ٤٨٢، وشمس العلوم، مادة (قضى): ٨/ ٥٥٣٢.

٤) الصد والمنع:

وقف صاحب الكفاية عند لفظتي (الصدّ والمنع) موضحاً ما بينهما من فروق دلالية في معنى اللفظتين، وذلك عند تفسيره قوله تعالى ﴿**وَمَا لَهُمْ أَلاَّ يُعَذِّبَهُمْ اللهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلاَّ الْمُتَّقُونَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ**﴾﴿**الأنفال: ٣٤**﴾، إذ يقول: «والفرق بين الصدّ والمنع، أن الصدّ يكون إعراضاً عن الشيء من غير حيلولة بينه وبين غيره، وليس كذلك المنع»[(١)] وقد فرّق أبو هلال العسكري بينهما على نحو أكثر وضوحاً قائلاً: «أن الصدّ هو المنع عن قصد الشيء خاصة، ولهذا قال تعالى: ﴿**وَمَا لَهُمْ أَلاَّ يُعَذِّبَهُمْ اللهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلاَّ الْمُتَّقُونَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ**﴾﴿**الأنفال: ٣٤**﴾، أي يمنعون الناس عن قصده، والمنع يكون في ذلك وغيره ألاّ ترى أنه يقال منع الحائط عن الميل؛ لأن الحائط لا قصد له، ويقولون صدني عن لقائك يريد عن قصد لقائك وهذا بيَّن»[(٢)].

والصدّ في اللغة جاء في مقاييس اللغة: «الصاد والدال معظم بابه قبول إلى إعراض وعدول، فالصدُّ: الإعراض»[(٣)].

أما المنع: وهو خلاف الإعطاء، ويراد بالمنع: هو أن تحول بين الرجل والشيء الذي يريده أو يقصده[(٤)].

(١) الكفاية في التفسير: ٣/ ٩٢.

(٢) الفروق في اللغة: ١٠٦ – ١٠٧.

(٣) مقاييس اللغة، مادة (صدّ): ٣/ ٢٨٢، ينظر: عهدة اللغة، مادة (صدّ): ١/ ١١١، والصحاح، مادة (صدد): ٢/ ٤٩٥، وكتاب الأفعال، مادة (صدد): ٥١٥.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة، مادة (منع): ٣/ ١٤، والصحاح، مادة (منع): ٣/ ١٢٨٧.

وخلاصة ما سبق ذكره أنه المنع والصدّ بينهما تقارب دلالي حيث يشتركان في الدلالة على الاعراض والمنع، ولكن يبدو أن المنع أعمّ من الصدّ؛ فالصدُّ عدول في قصد الشيء خاصة، أمَّا المنع فيكون في ذلك وفي غيره كما ذكر أبو هلال العسكري.

٥) الإجابة والاستجابة:

يرى النيسابوري الضرير أن بين الإجابة والاستجابة فرق لغوي دقيق وقد وقف عندهما مفسّراً وموضحاً ذلك الفرق في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿**وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ**﴾﴿**غافر**: ٦٠﴾، إذ يقول «والفرق بين الإجابة والاستجابة: قد تكون الإجابة بغير إحسان ولا تكون الاستجابة إلاّ بإحسان»[(١)] بينما أغلب المعاجم ترى أن اللفظتين مترادفتين يؤديان معنى واحداً من غير فروق أو تمايز بينهما[(٢)]، وهذا ما أشار إليه أبو هلال العسكري قائلاً: «وصَلُحَ استجاب بمعنى أجاب لان المعنى فيه يؤول إلى شيء واحد، وذلك أن (استجاب) طلب الإجابة بقصده إليها، وأجاب أوقع الإجابة بفعلها»[(٣)].

(١) الكفاية في التفسير: ٧/ ٦٢.

(٢) ينظر: الصحاح، مادة (جوب): ١/ ١٠٤، ولسان العرب، مادة (جوب): ١/ ٢٨٣.

(٣) الفروق في اللغة: ٢١٧.

٥) المائدة والخِوان:

وقف النيسابوري الضرير عند هاتين اللفظتين موضحاً الفرق الدلالي بينهما، إذ يقول: «المائدة التي يكون عليها الطعام يقال لها: (المائدة) وأما التي لا يكون عليها يقال: خِوان»[١].

وقد ذكر هذا الفرق قبله أبو هلال العسكري قائلاً: «الفرق بين الخِوان والمائدة وذلك أنها لا تسمى مائدة إلاّ إذا كان عليها طعام وإلا فهو خِوان»[٢].

وقد أشار الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى أن الخوان: هو المائدة فلم يُشر إلى الفرق بينهما فقد عدّهما اسماً لما يؤكل عليه[٣]. وسميت المائدة بهذا الاسم؛ «لِأَنَّهَا مِيدَ بِهَا صَاحبُها أَي أُعطِيها وتُفُضِّل عَلَيْهِ بِهَا»[٤].

٦) البر والتقوى:

وقد تجلّى الفرق بينهما عند تفسيره قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهَ وَلا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلا الْهَدْيَ وَلا الْقَلائِدَ وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَاناً وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾﴿**المائدة: ٢**﴾.

إذ فرّق بين اللفظتين معتمداً على ما روي عن ابن عباس: «أنه قال: تعاونوا على البر والتقوى، البر: ما أمر الله به، والتقوى: ما نهى الله عنه، ويعني: تحاثوا على أمر الله،

(١) الكفاية في التفسير: ٩/ ٢٣٨.

(٢) الفروق في اللغة: ٣١٠.

(٣) العين، مادة (خون): ٤/ ٣٠٩.

(٤) تهذيب اللغة، باب (الدال والميم): ١٤ / ١٥٣.

واعملوا به، وانتهوا عما نهى الله عنه»[١]، ويمثل هذا قول طائفة من المفسرين[٢]، بينما يرى أحد المفسرين أن البر أعمُّ من التقوى إذ يقول: «والفرق بين البرّ والتقوى أن البرّ عام في فعل الواجبات والمندوبات وترك المحرمات، وفي كل ما يقرب الى الله والتقوى في الواجبات وترك المحرمات دون فعل المندوبات»[٣].

والبر في اللغة خلاف العقوق[٤]، «وقد اختلف العلماء في تفسير البر فقال بعضهم: البرُّ الصلاح. وقال بعضهم: البر الخير»[٥]. أما التقوى فهي اتقاء معاصي الله عزّ وجل[٦].

ويبدو أن المفسرين وأصحاب المعاجم يتفقون بأن هناك فرق دلالي بين هاتين اللفظتين.

وثمَّة ألفاظ أخرى ذكرها النيسابوري الضرير مبيناً الفروق الدلالية بينها[٧].

(١) الكفاية في التفسير: ٢/ ١٣.

(٢) ينظر: جامع البيان: ٩/ ٤٩، وتأويلات أهل السنة: ٣/ ٤٤٣، والتفسير البسيط: ٧/ ٢٣٩.

(٣) التسهيل لعلوم التنزيل: ٢٢٠.

(٤) ينظر: جمهرة اللغة (برر): ١/ ٦٧، والصحاح، مادة (برر): ٢/ ٥٨٨ وشمس العلوم، مادة (البر): ١/ ٣٨٥.

(٥) لسان العرب، مادة (برر): ٤/ ٥١.

(٦) شمس العلوم، مادة (التقوى): ٢/ ٧٥٨.

(٧) ينظر الكفاية في التفسير (البينة البيان): ٢/ ٢٣٤، (زكية وزاكية): ٤/ ٢٢١، (الخرج والخراج): ٥/ ١٩١، (الفي والغنيمة): ٨/ ٣٣٣، (الكأس والإناء): ٩/ ٢٣٧.

الخاتمة

بعد هذه المسيرة في رحاب ظاهرتي الترادف والفروق الدلالية، يمكن أن ألخص أهم ما توصل إليه البحث:

١) يسلك النيسابوري الضرير منهجاً واضحاً قائماً على أساس بيان الدلالة اللفظ للموصوف بالترادف من خلال السياق القرآني.
٢) أقرَّ النيسابوري بوقوع الترادف في اللغة، لكنه في الوقت نفسه كان مقتصداً بالقول فيه، لا يقول به حتى يستند ما يمكن أن يفرّق بين ألفاظه من حجج.
٣) لم يُصرّح صاحب الكفاية بمصطلح الترادف، فقد عبَّر عن الترادف بألفاظ دالة عليه منها (بمعنى واحد) أو (النظائر).
٤) يُلحظ أن الفرق الدلالي بين الألفاظ مظهر من مظاهر اللغة، وقد شغل العلماء قديماً وحديثاً، ولا يمكن لمفسِّر القرآن أن يمُرَّ على تلك الألفاظ حتى يذكر ما فيها من إشكالية الترادف، وهم في ذلك قد يُقرّون به، وقد يقولون بتقارب الدلالة في الحقل الدلالي مع وجود فروق دقيقة، تدلُّ عليها القرائن والسياق.

المصادر والمراجع

١) أدب الكاتب، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت ٢٧٦ه)، تحقيق: محمد الدالي مؤسسة الرسالة.

٢) أسرار الترادف في القرآن الكريم، د. علي اليمني دردير، دار ابن حنظل، ١٤٠٥ه – ١٩٨٥م.

٣) الأضداد، لقطرب أبي علي محمد بن المستنير قطرب، تحقيق: د. حنا حداد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض ط ١، ١٣٠٥ه – ١٩٨٤م

٤) أعراب القرآن للنحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨ه)، وضع حواشي وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت ط ١، ١٤٢١ه.

٥) الألفاظ المترادفة، أبي الحسن علي بن عيسى الرماني، مطبعة الموسوعات بمصر، ١٣٢١ه.

٦) البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبدالله بدر الدين بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤ه)، دار المكتبي، ط١، ١٤١٤ه – ١٩٩٤م.

٧) البرهان في علوم القرآن، للأمام الحوقي (ت ٤٣٠ه) تحقيق: إبراهيم عناني عطية عناني جامعة المدينة العالمية ١٤٣٦ه ٢٠١٥م.

٨) بصائر ذوي التمييز، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧ه)، تحقيق: محمد علي النجار المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة، ١٤١٦ه – ١٩٩٦م.

٩) تاج العروس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي(ت ١٢٠٥ه)، مجموعة من المحققين، دار الهداية.

١٠) تأويلات أهل السنة، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (ت ٣٣٣ه)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤٢٦ه – ٢٠٠٥م.
١١) التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣ه)، دار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
١٢) الترادف في اللغة، حاكم مالك لعيبي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٤٠٠ه – ١٩٨٠م.
١٣) التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله، ابن جزي (ت ٧٤١ه)، تحقيق، د. عبدالله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط١، ١٤١٦ه.
١٤) التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ه)، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٣ه- ١٩٨٣م.
١٥) التفسير البسيط، أبو الحسين علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت ٤٦٨ه)، عمادة البحث العلمي جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤٣٠ه.
١٦) تفسير الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني(ت٥٠٢ه)، تحقيق ودراسة: د.محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب، جامعة طنطا، ط١، ١٤٢٠ه-١٩٩٩م.
١٧) التفسير الوسيط، مجموعة من العلماء، بأشراف: مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر، الهيئة العامة للشؤون الطابع الأميرية، ط ١٣٩٣،١ه – ١٩٧٣م.
١٨) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري أبو منصور (ت ٣٧٠ه) تحقيق: محمد عوض مرعب، دار أحياء التراث العربي، بيروت ط١، ٢٠٠١م.

١٩) جامع البيان، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠ه)، تحقيق: احمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ه – ٢٠٠٠م.
٢٠) جماليات المفردة القرآنية، د. أحمد ياسوف، دار المكتبي، ط٢، ١٤١٩ه – ١٩٩٩م.
٢١) جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١ه)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٢٢) المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨ه)، تحقيق: عبد الحميد منداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ه – ٢٠٠٠م.
٢٣) دقائق الفروق اللغوية في السياق القرآني، د. محمد ياس خضر الدوري، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.
٢٤) دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمال، ترجمة وقدم له وعلق عليه: د. كمال محمد بشر، مكتبة الشباب ١٩٧٥م.
٢٥) ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه: راينهرت فاييرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٤٠١ه – ١٩٨٠م
٢٦) الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبو بكر الأنباري (ت٣٢٨ه)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ١، ١٤١٢ه – ١٩٩٢م.
٢٧) شمس العلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت ٥٧٣ه)، تحقيق: د. حسين بن عبدالله العمري، ومطهر بن علي الأرياني، د. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت– لبنان ط ١، ١٤٢٠ه – ١٩٩٩م.
٢٨) الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (ت ٣٩٧ه)، محمد علي بيضون ط١، ١٤١٨ه – ١٩٩٧م.

٢٩) الصحاح، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ه)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧ه – ١٩٨٧م.
٣٠) عمدة الحفاظ، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الله المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦ه)، تحقيق محمد باسل عيون السود دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧ه – ١٩٩٦م.
٣١) العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٠ه)، تحقيق: د. مهدي المخزومي د. أبراهيم السامرائي دار مكتبة الهلال.
٣٢) فتح الرحمن في تفسير القرآن، مجد الدين بن محمد العليمي المقدسي الحنبلي (ت ٩٢٧ه)، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، ط١، ١٤٣٠ه – ٢٠٠٩م.
٣٣) الفروق الدلالية بين الألفاظ المترادفة في القرآن الكريم، (بحث منشور) (د. عبد الكاظم الياسري، د. ناصر عبد الاله دوش)، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة.
٣٤) الفروق اللغوية في العربية الدكتور علي كاظم المشري، دار الصادق للنشر، ط١، ٢٠١١م – ١٤٣٢ه.
٣٥) الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم، د. محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٤ه – ١٩٩٣م.
٣٦) الفروق في اللغة، أبو هلال العسكري، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديد، بيروت، ط ٤، ١٤٠٠ه – ١٩٨٠م.
٣٧) فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب ط ٦، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠ ه– ١٩٩٩م.
٣٨) فقه اللغة العربية، د. كاصد ياسر الزيدي، دار الفرقان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية ط١، ٢٠٠٥م.
٣٩) في اللهجات العربية، د. أبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، ٢٠٠٣م.

٤٠) كتاب الأفعال، علي بن جعفر بن علي السعدي أبو القاسم المعروف بأبن القطاع الصقلي (ت٥١٥ه)، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٣ه – ١٩٨٣م.
٤١) كتاب البئر لأبي عبد الله محمد بن زياد الأعرابي(٢٣١ه)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠م.
٤٢) الكتاب الفريد، المنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣ه)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٧ه – ٢٠٠٦م.
٤٣) الكتاب لسيبويه،عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي أبو بشر الملقب بسيبويه (ت ١٨٠ه) المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ه – ١٩٨٨م.
٤٤) النكت والعيون، أبو الحسن بن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠ ه)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
٤٥) كشاف اصطلاحات الفنون، محمد بن علي بن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي التهانوي (ت١١٥٨ه)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ط ١، ١٦٩٦م.
٤٦) الكشاف، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨ه)، دار الكتب العربي، بيروت ط٣، ١٤٠٧ه.
٤٧) الكشف والبيان، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧ه)، تحقيق: عدد من الباحثين، دار التفسير جده، ط١، ١٤٣٦ه – ٢٠١٥م.
٤٨) الكفاية في التفسير، لأبي عبد الرحمن إسماعيل بن أحمد بن عبدالله الحيري النيسابوري الضرير (ت ٤٣٠ه)، تحقيق: د. علي بن غازي بن نماء التويجري، د. عبدالله بن عواض اللويحق المطيري د. عبدالله بن سوقان بن عبدالله

الزهراني د. صالح يوسف حسن كاتب، مركز تفسير للدراسات القرآنية المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٤٠ه – ٢٠١٩م.
٤٩) الكليات، أيوب بن موسى الحسيني أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤ه)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت.
٥٠) لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي جمال الدين بن منظور الأنصاري (ت ٧١١ه)، دار صادر، بيروت،ط٣، ١٤١٤ه.
٥١) مجاز القرآن، أبو عبيدة محمد بن مثنى التميمي البصري (ت ٢٠٩ه)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٣٨١ه.
٥٢) مجالس ثعلب، لأبي عباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ه)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون – دار المعارف – مصر.
٥٣) مجمل اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين (ت ٣٩٥ه)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦ه – ١٩٨٦م.
٥٤) المحتسب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ه)، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٤٢٠ه – ١٩٩٩م.
٥٥) المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨ه)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧ه – ١٩٩٦م.
٥٦) المزهر، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١ه)، تحقيق: فؤاد علي منصور دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤١٨ه– ١٩٩٨م.
٥٧) معاني القرآن، للفراء أبو زكريا بن يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ه)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١.

٥٨) معجم الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري (ت٣٩٥ه)، تحقيق: الشيخ بيت الله بيبات، مؤسسة النشر الإسلامي، ط١، ١٤١٢ه.
٥٩) المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف الراغب الأصفهاني(ت٥٠٢ه)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم الدار الشامية، دمشق- بيروت ط١، ١٤١٢ه.
٦٠) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت ٣٩٥ه)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ه – ١٩٧٩م.
٦١) من أسرار العربية في البيان القرآني، عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار الأحد، بيروت ١٩٧٢م.
٦٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني بن الأثير (ت ٦٠٦ه)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت ١٣٩٩ه – ١٩٧٩م.
٦٣) الهداية إلى بلوغ النهاية، أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي- جامعة الشارقة، الناشر مجموعة بحوث الكتاب والسنة، ط١، ١٤٢٩ه-٢٠٠٨م.